مداخلة في المحور الثاني:

بعنوان: دور الإطار التنظيمي للرقمنة في تحيين الخدمات العمومية في الإدارة المحلية الجزائر نموذجا.

The Role of the Regulatory Framework for Digitization in Improving Public Services in Algeria-Local Administration A Model

د.ليندة زموري
جامعة ورقلة– الجزائر
attab-keltoum@univ-eloued.dz

ط/د : عرعار مفيدة
جامعة ورقلة
Arar.moufida@univ-ouargla.dz

ملخص:

سعت الدولة الجزائرية إلى مواكبة التغيرات البيئية العالمية من خلال تبني النظام الرقمي في تنفيذ السياسات العامة لها.

في هذا الصدد تمت صياغة العديد من الأطر التنظيمية والهيكلية بغية تجسيد مختلف البرامج الحكومية وضمان تقديم الخدمة العمومية للمواطن.

لذا تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بالإطار التنظيمي لعملية رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر، و دورها في تحسين الخدمة العمومية المقدمة على مستوى الوحدات المحلية .

تجدر الإشارة إلى أن جهود الرقمنة على مستوى الإدارة المحلية بالجزائر قد عرفت إطلاق العديد من البرامج منذ سنة 2011 وإلى غاية يومنا هذا.

وقد توصلت الباحثتين إلى أن هنالك علاقة وجود علاقة تكاملية بين رقمنة الإدارة المحلية وتحسين الخدمة العمومية بها.

الكلمات المفتاحية: النظام الرقمي، الرقمنة، تحسين، الإدارة المحلية، الخدمة العمومية.

Abstract:

The Algerian state sought to keep pace with global environmental changes by adopting the digital system in implementing its public policies. In this regard, many organizational and structural frameworks have been formulated in order to embody various government programs and ensure the provision of public service to citizens.

Therefore, this research paper aims to introduce the regulatory framework for the process of digitizing local administration in Algeria and its role in improving public service at the level of local units.

It should be noting data-digitization efforts at the local administration level have witnessed the launch of many programs since 2011 until the present day.

The researchers concluded that theories a complementary relationship between the digitization of local administration and improving its public service

Keywords: System digitization- digitization- improving- local administration- public service

مقدمة: لقد أضحت الرقمنة فاعلا أساسيا في الارتقاء العمل الإداري في المؤسسات والإدارات الحكومية. وأضحى مطلبا أساسيا للانخراط في حوكمة النظم الإدارية الحديثة. ودليلا على قوة وصلابة أجهزتها البيروقراطية التي تعنى بالمواطن.

وانطلاقا من الأهمية البالغة التي أولتها العديد من الدول بما فيهم الجزائر على دعم نظم الخدمات الإلكترونية في الإدارة العمومية.

حيث باشرت الدولة في تعميم العمل الالكتروني الرقمي على مستوى الوحدات المحلية للدولة. وقد خصت الإدارة المحلية بجملة من التدابير والإجراءات والهياكل التي تعنى بالخدمة الرقمية العمومية.

بناء على ما سبق ارتأينا من خلال هذه الورقة البحثية إبراز مختلف الخدمات الرقمية التي توفرها الإدارة المحلية من خلال رقمنة الوثائق البيومترية بمصالحها. وذلك من خلال إبراز دور هذه الخطوة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر. لهذا قمنا بطرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت إجراءات رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر في تحسين الخدمات العامة؟

تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن السؤال المركزي التالي:

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة وجود علاقة تكاملية بين رقمنة الإدارة المحلية وترشيد الخدمة العمومية بها.

وللإجابة عن سؤال الدراسة واختبار صحة فرضية الدراسة. قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث فصول أساسية وهي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

الفصل الثاني: استراتيجية الحكومة الجزائرية في مجال رقمنة الإدارة المحلية.

الفصل الثالث: أهم تطبيقات الرقمنة في الإدارة المحلية في الجزائر:

اعتمدنا في هذه الدراسة على:

1.المنهج الوصفي: الذي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع البيانات المقننة وتصنيفها وتحليلها، وإخضاعها للدراسات الدقيقة.

2. منهج دراسة حالة: الذي يقوم على أساس التعمق في دراسة إجراءات الرقمنة في مصالح الإدارة المحلية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

ونتعرض فيه لبعض المفاهيم المرتبطة بهذه الدراسة

اولا: مفهوم الإدارة الالكترونية:

ونتعرض فيه لمجموعة من التعريفات والخصائص المتعلقة بالإدارة الالكترونية. التي عرفت تطورا تراكميا عبر مختلف المراحل التنظيمية التي صاحبت المفهوم.

1- تعريف الإدارة الإلكترونية :

ذكر **أحمد محمد غنيم** أن الإدارة الإلكترونية هي مصطلح من مقطعين أساسيين أحدهما (الإدارة) وهو يعبر عن نشاط إنجاز الأعمال والمعاملات من خلال جهود الآخرين لتحقيق الأهداف المرجوة بينما يقصد بالمقطع الثاني (الإلكترونية) أنه يتم أداء هذا النشاط من خلال استخدام الوسائل والوسائط الإلكترونية المختلفة[1]. وهناك العديد من التعريفات التي تعني بموضوع الإدارة الإلكترونية نذكر منها أيضا ما يلي:

- وهي قدرة القطاعات على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وقطاعات الأعمال بسرعة ودقة عاليتين وبأقل تكلفة ممكنة مع ضمان السرية وأمن المعلومات المتداولة في أي وقت ومكان[2].

- وهي قدرة القطاع الحكومي على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطنين وبين قطاعات الأعمال بسرعة ودقة عالية وبأقل تكلفة عبر شبكة الأنترنت مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة في أي وقت وأي مكان معتمدة على الأول تقني ويتمثل في إعداد المعلومات إلكترونيا وتناقلها عبر شبكة الأنترنت وضمان دقتها وسريتها،

---

[1] ماجد بن عبد الله الحسن، **الإدارة الإلكترونية وتجويد العمل الإداري المدرسي "ضرورة ملحة في ظل الثورة العلمية التكنولوجية.** (د.ب.ن): المكتب الجامعي الحديث (د.ت.ن).، ص50.

[2] مصطفى يوسف كافي، **الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة**، دمشق: دار ومؤسسة أرسلان، 2010، ص22.

والثاني إجرائي ويتمثل في تنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد مع ضمان صحتها ومصداقيتها[3].

– كذلك هي عملية مكننة جميع مهمات ونشاطات المؤسسة الإدارية بالاعتماد على تقنيات المعلومات الضرورية كافة وصولا إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق، وتبسيط الإجراءات، والقضاء على الروتين البطيء، وتحقيق الإنجاز السريع والدقيق للمهمات والمعاملات، لتكون كل إدارة جاهزة لربطها مع الحكومة الإلكترونية لاحقا[4].

– أيضا هي جمع أكبر عدد من المواقع الإدارية المتباعدة في شبكة اتصال إلكتروني سلكية أو لا سلكية محددة تشمل استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الحواسيب والشبكات إلى أجهزة إدخال المعلومات اللاسلكية لتخدم الأمور الإدارية اليومية. فهي نظام يقوم بتحويل الأعمال الورقية إلى أعمال إلكترونية وذلك بالقيام بخطوات رئيسية تبدأ بأتمتة أعمال المنظمة، ومن ثم العمل وفق مبدأ النافذة الواحدة الذي يحقق التوفير في الوقت وفي حجم الأعمال الورقية مما ينعكس بالنتيجة على توفير الوقت والأعباء المالية التي يمكن

[3] إيمان صالح عبد الفتاح ، **التخطيط الإستراتيجي في المنظمات الرقمية** ، القاهرة: إيبيس كوم للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات ، 2007، ص60.

[4] علاء عبد الرزاق محمد حسن السالمي، **الإدارة الإلكترونية**، عمان: دار وائل، 2006، ص32.

توظيفها في أماكن أخرى، الأمر الذي يسمح بخلق فرص عمل جديدة تنعكس إيجابا على قدرات وكفاءات العاملين[5].

2- خصائص الإدارة الإلكترونية:

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص العديد من الخصائص التي تتمتع بها الإدارة الإلكترونية في مجال عملها وتتمثل هذه المزايا فيما يلي[6]:

- **إدارة بلا ورق**

-إدارة بلا مكان.

-إدارة بلا زمان.

-إدارة بلا تنظيمات جامدة.

1- تعريف الخدمة العمومية: تناول عدة باحثين مفهوم الخدمة العامة محاولين تعريفها تعريفا جامعا ومانعا و ندرج ضمن هذه الدراسة جملة منها:

تعريف " بيار بوبي ""PIERRE BAUBY **":** "هي ثمرة الزمان و المكان، و التحديات التي توجه المجتمع".[7]

---

[5] عادل حرحوش المفرجي وآخرون، **الإدارة الإلكترونية مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية** ، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 ، ص-ص 11-12.

[6] صدام الخمايسة، **الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري** ، بيروت: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، 2013، ص79.

تعريف "كوتلر" "KOTLER": "هي نشاط أو أداء خاضع للمبادلة غير ملموس، ولا ينتج عنه نقل للملكية، ويمكن أن يرتبط بمنتج مادي".[8]

تعريف "دانيال شافيز" " DANIEL CHAVEZ": " الحاجات الضرورية لحفظ حياة الإنسان و تأمين رفاهيته ، و التي يجب توفيرها بالنسبة لغالبية المجتمع ، و هي المحرك الأساسي لكل سياسة في شؤون الخدمات بهدف رفع مستوى المواطن".[9]

تعريف اللجنة الأوربية (2007): "إنشاء حق كل مواطن في الاستفادة من بعض الخدمات الأساسية و الضرورية".[10]

كما تعرف الخدمة العمومية "على أنها مهمة ذات فائدة عامة تقدم من طرف هيئة عمومية تملك عند الاقتضاء سلطة ذات قوة عمومية خاضعة لنظام قانوني مكيف مع احتياجات الخدمة "[11]

---

[7]Pierre Bauby,Service Public and Services Publics, La documentation Francaices,Parish2eme édition,2016,P11.

[8] رشيدة حططاش، **جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية الذكية، مجلة رؤى الاقتصادية** ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 12، عدد جوان2017، ص 453.

[9] فايزة مجذوب و ميلود طيش، **دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية قراءة في المفهوم و آليات التطبيق**، جامعة سطيف ، عدد خاص بفعاليات المؤتمر الدولي الأول المعنون بالمؤسسة بين الخدمة العمومية و إدارة الموارد البشرية المنعقد بتاريخ 17-18 نوفمبر 2015، ص 428.

[10] قنان نهاد، المفهوم الأوربي للخدمة العامة و تأثيره على المرفق العام في الجزائر،مذكرة ماجستير في القانون العام،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2013، ص23.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الخدمة العمومية هي عبارة مجموعة الأنشطة التي تقدمها الدولة أو الجهة الرسميّة في بلدٍ ما لصالح العامّة من الناس والمواطنين دون تمييز.

2-أنواع الخدمة العموميّة.

تضم الخدمة العمومية مجموعة كبيرة وغير متجانسة للخدمات الجماعية المنظمة من طرف الدولة ويمكن حصرها في مجموعة الخدمات التالية:[12]

أولا : من حيث طبيعة نشاط الخدمة:

1. **الخدمات الإدارية :** هي الخدمات التي تقدمها الإدارات العمومية أو المرافق العمومية الإدارية سواء على المستوى المحلي أو المركزي مثل خدمات مرفق الحالة المدنية.

2. **الخدمات الصناعية والتجارية :** تتمثل في الخدمات لتي توفرها المؤسسات العمومية الصناعية والتجارية ، مثلا خدمة مؤسسة المياه والكهرباء والغاز.

---

[11] نوفيل حديد و حنان كريبط، **الخدمات العمومية في ضوء تطبيق الإدارة الالكترونية –دراسة تقييمية للخدمات الالكترونية بموقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية** ، مجلة المؤسسة، العدد06، 2017، جامعة الجزائر 3، ص 124.

[12] نور الدين شنوفي ، **دروس في المناجمنت العمومي** ، بوابة الباحث الاقتصادي (ERG) ، اكتوبر 2018 ، ص3.

3.**الخدمات الاجتماعية والثقافية** : تتمثل في الخدمات التي تقدمها المؤسسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي مثل خدمة التمدرس الإلزامي والخدمات الصحية.

ثانيا : من حيث طبيعة الخدمة المقدمة:

1.**خدمات فردية** : تتمثل في الخدمات التي يتحصل عليها الفرد دون ارتباطه بجماعة ، حيث يقوم بطلب توفيرها أو يعمل للحصول عليها.

2.**خدمات جماعية** : هي الخدمات التي يحصل عليها ويستغلها الأفراد في إطار جماعة دون أن يقوم بطلب توفيرها(الإنارة العمومية).و هي الخدمات التي جاءت نتيجة التطور دور الدولة، وتدخلها في الحياة الاقتصادية، وانتقالها من دور الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة والتي تهدف إلى تحقيق رفاهية المواطن من خلال توفير الخدمات النقل، الاتصالات ، المياه ، الطرقات ، الطاقة .. الخ

3.الفجوة الرقمية: بدء ظهور مصطلح الفجوة الرقمية مع بداية الألفية الجديدة, ويشير إلى فجوة التقنية بين الذين يستطيعون استخدام الانترنت ووسائل الاتصالات الأخرى بسبب امتلاكهم الأدوات والمعدات الحاسوبية, والمهارات, والقدرة المادية, وبين الذين لا يستطيعون

استخدام الانترنت, وضعف القدرات والمهارات, والمعدات الحاسوبية.[13] يُقصَد بالرقمنة تطبيق تقنيات التحول الرقمي، والانتقال بالخدمات التي تقدمها القطاعات الحكومية إلى نموذج عمل مبتكر يعتمد على التقنيات الرقمية.[14]

4.فوائد الرقمنة:

يقدم التحول الرقمي فوائد مختلفة للطرفين مقدم الخدمة "سواء الحكومة أو القطاع الخاص" وأيضا الحاصل على الخدمة منها:[15]

[13] إبراهيم أحمد الدوي، **الفجوة الرقمية: النشأة، والمفهوم، والهدف**،29 أغسطس، 2016، متاح على موقع : https://www.maacom.org/?p=829، تاريخ الزيارة 2020/02/25، الساعة 08:49.

[14] مدحت عادل مفاهيم اقتصادية.. ما هى الرقمنة وأهميتها فى الخدمات المقدمة للمواطنين؟ 10 سبتمبر 2019 ، متاح على الرابط:
https://www.youm7.com/story/2019/9/10/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86/4410358. ، تاريخ الزيارة:2023/09/26 الساعة:13:09

[15] المرجع نفسه.

- يوفر كثيرا من الجهد والمال بشكل كبير، كما أن له مميزات كبيرة في تحسين كفاءة العمل والتشغيل، ويساعد على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين.
- يقدم التحول الرقمي فرصا أكبر للحكومة والقطاع الخاص للتوسع والانتشار بشكل كبير بين المواطنين الراغبين في الحصول على الخدمات، عن طريق حلول مبتكرة وبسيطة بعيدا عن الروتين.

ثالثا ماهية الإدارة المحلية: ونتناول من خلال هذا العنصر ما يلي:

1-تعريف الإدارة المحلية:

هي أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تنفرد بها السلطة المركزية في الدولة أساس بهدف تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها مع خضوع هذه الهيئات لقدر من الرقابة من السلطة المركزية[16].

[16] خال ممدوح "**البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية، 2009، ص270.

يعرفها الكاتب البريطاني كرام مودي " أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسئولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة[17].

ويعرفها العطار بأنها " توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها[18].

وعرفها الشيخلي بأنها " أسلوب من أساليب التنظيم الاداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع النشاط والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة وتحقيق أغراضها المشروعة[19].

2.مستويات الإدارة المحلية: و تتكون من :

2-1- الولاية:

2-1-1- تعريف الولاية: طبقا لأحكام القانون 90 – 09 ولاسيما المادة الأولى "الولاية" هي جماعات عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة

[17] Modie Grame. the government of great braitain methuen.1965.p24

[18] فؤاد العطار، **مبادئ القانون الإداري**، القاهرة، 1995، ص176

[19] فالح الحوري ، **الامكانات والآثار المحتملة لتبني نموذج البلدية الكبرى في محافظة أربد**، رسالة ماجستير، قسم الادارة العامة ، جامعة اليرموك، الأردن ، 2000 ، ص 35.

إدارية للدولة، وتنشأ هذه الأخيرة بموجب قانون ، وطبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم 07 – 12 مؤرخ في 21 فبراير سنة 2012 المتعلق بالولاية، الولاية جماعة إقليمية تنشأ بموجب القانون و دائرة إدارية غير ممركزة للدولة.[20]

وعليه تشكل الولاية جماعة اقليمية لا مركزية و دائرة إدارية غير ممركزة للدولة ، للولاية هيئتان هما المجلس الشعبي الولائي و هو هيئة مداولة منتخبة عن طريق الاقتراع العام و الوالي و هو منفذ الولاية و ممثل الولاية و الدولة و مندوب الحكومة ، توكل لها مهام الآتية :[21]

– السهر على تلبية حاجات ورغبات المواطنين وهذا بتأمين الحقوق والواجبات.

– تنفيذ القوانين والتنظيمات التي تضمن السير الحسن لشؤون ومصالح الولاية.

– تقدم الحكومة تعليمات للوالي وهو بدوره يقوم بتوجيهها لمسئولي المديريات والأسلاك المهنية التابعة لها، وهذا ما يبعث للتطور المحلي الاقتصادي والثقافي للولاية.

– التنسيق بين مختلف الأعمال والخدمات التي تقوم بها المديريات والأسلاك التابعة لها على مستوى الولاية.

[20] قانون 90–09 المؤرخ في 1990/04/07، المتضمن قانون الولاية الجزائري، الجريدة الرسمية ، رقم 15 ، الصادرة بتاريخ 1990/04/11، الجزائر. المادة الأولى.

[21] مرسوم تنفيذي رقم 94–215 مؤرخ في 14 صفر عام 1415 الموافق 23 يوليو سنة 1994، يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية و هياكلها.

– في إطار تكامل وانسجام الأعمال التي تقوم بها الجماعات الإقليمية تقوم الولاية بمد يد المساعدة الدوائر والبلديات.

2-1-2-تنظيم الولاية:

أ.الوالي: هو ممثل الدولة ومندوب الحكومة على مستوى الولاية، فهو ينفذ قرارات الحكومة زيادة على التعليمات التي يتلقاها من كل وزير من وزراء الحكومة، وبصفته هيئة تنفيذية بالولاية، فهو ينفذ القرارات التي تسفر عن مداولات المجلس الولائي ويقدم عند كل دورة عادية للمجلس تقريرا حول آلية المداولات، كما يطلع سنويا على نشاط مصالح الولاية.[22] و من مهامه:[23]

– يسهر على ممارسة مهامه في حدود اختصاصه على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القانون.

– الوالي مسؤول عن المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العامة.

– يسهر الوالي على إقامة وحسن تسيير مصالح الولاية ومؤسساتها العمومية ويتولى أعمالها ومراقبتها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

---

[22] مولفرعة فاطمة الزهراء و مختار عصماني، **دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة2001-2014**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، سبتمبر2014، ص124.

[23] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

– يمثل الوالي الولاية أمام القضاء سواء كان مدعيا أو مدعى عليه مادامت الحالات التي يكون فيها طرفا نزاع الدولة والجماعات المحلية.

– يعد الوالي المستوى التقني لمشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها، وهو الأمر بالصرف.

– توضع تحت تصرف الوالي مصالح الأمن لتطبيق القرارات المتخذة في إطار المهام المنصوص عليها.

– يجب على الوالي أن يقيم في عاصمة الولاية.

ب. المجلس الشعبي الولائي المجلس الشعبي الولائي هو هيئة المداولة في الولاية، و يعد نظامه الداخلي و يصادق عليه. و يعقد المجلس الشعبي الولائي أربع دورات عادية مدة كل منها خمسة عشر يوما على الأكثر يمكن تمديدها عند الاقتضاء لمدة لا تتجاوز سبعة أيام بقرار من أغلبية أعضائه أو بطلب من الوالي.

تنعقد هذه الدورات خلال أشهر مارس و جوان و سبتمبر و ديسمبر. يمكن تقليص هذا الأجل إلى خمسة أيام في حالة عقد دورة استثنائية و كذا تخفيض هذا الأجل في حالة الاستعجال دون أن يقل عن يوم كامل. يتخذ رئيس المجلس الشعبي الولائي في هذه الحالة التدابير اللازمة لتسليم الاستدعاءات. يقدم المجلس الشعبي الولائي الآراء التي تقتضيها القوانين و التنظيمات كما يمكنه زيادة على ذلك أن يقدم الاقتراحات و الملاحظات الخاصة

بشؤون الولاية و التي يرسلها الوالي للوزير المختص مرفقة برأيه و هذا في أجل أقصاه 30 يوما.[24]

2-2-البلدية:

2-2-1- تعريف البلدية: عرف المشرع الجزائري البلدية بموجب المادة الأولى من القانون رقم (90-08) المؤرخ في :17 أفريل 1990 المتعلق بقانون البلدية : البلدية هي الجماعية الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وعرفها قانون البلدية لسنة 1967 بأنها: ((البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية)).[25]

- للبلدية مكانة مهمة في التنظيم الإداري للدولة الحديثة حيث تتمتع بخصائص عديدة منها:

-البلدية مجموعة إقليمية يوجد بين مواطنيها مصالح مشتركة مبنية على حقائق تاريخية واقتصادية.

-البلدية مجموعة لامركزية أنشئت وفقا للقانون وتتمتع بالشخصية المعنوية.

-البلدية مقاطعة إدارية للدولة مكلفة بضمان السير الحسن للمصالح العمومية البلدية.[26]

---

[24] مرسوم تنفيذي رقم 94-215 مؤرخ في 14 صفر عام 1415 الموافق 23 يوليو سنة 1994، يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية و هياكلها.

[25] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، الجزائر: دار ريحانة، ص 128.

[26] ناصر لباد، **التنظيم الإداري** ، الجزائر: منشورات دحلب،حسين داي، ص-ص167-168.

2-2-2- تنظيم البلدية:

أ. **المجلس الشعبي البلدي:** طبقا للمادة 13 من قانون البلدية: ((يدير البلدية ويشرف على تسيير شؤونها مجلس شعبي بلدي و رئيس المجلس الشعبي البلدي)). يشرف على إدارة شؤون البلدية المختلفة مجلس منتخب وجهاز مداولة هو المجلس الشعبي البلدي، يتشكل المجلس الشعبي من مجموعة منتخبين يتم اختيارهم من قبل سكان البلدية بموجب أسلوب الاقتراع العام السري المباشر وذلك لمدة خمس سنوات ويختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحسب التعداد السكاني للبلدية[27]

ب. **رئيس المجلس الشعبي البلدي:** جاء في المادة 48 من قانون البلدية: يعين أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد عضوا من بينهم رئيسا للمجلس الشعبي البلدي يتم التنصيب في مدة لا تتعدى ثمانية أيام بعد الإعلان عن النتائج الاقتراع يعين الرئيس للمدة الانتخابية للمجلس الشعبي البلدي.[28] ويتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بالازدواجية في الاختصاص حيث يمثل البلدية تارة ويمثل ويعمل لحساب الدولة تارة أخرى.

2-2-3- إدارة البلدية:

[27] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص-ص 130-132.

[28] المرجع نفسه، ص-ص 139-140.

أ. الأمانة العامة: إن الأمانة العامة للبلدية يسيرها أمينا عاما وهذا الأخير حسب بعض المختصين يعتبر الركيزة الأساسية في البلدية ويعتبر المساعد المباشر الأساسي لرئيس البلدية. وفيما يخص صلاحيات الأمين العام للبلدية تنص المادة 119 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه ما بلي: ((يتولى الأمين العام للبلدية وتحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ما يأتي:[29]

-جميع مسائل الإدارة العامة.

-القيام بإعداد اجتماعات المجلس الشعبي البلدي.

-القيام بتنفيذ المداولات.

-تحقيق إقامة المصالح الإدارية والتقنية وتنظيمها والتنسيق بينها ورقابتها.

-ممارسة السلطة السلمية على موظفي البلدية.

ب.**المصالح الإدارية**: تتمثل هذه المصالح في مصلحة التنظيم والشؤون العامة ومصلحة المحاسبة ومصلحة الحالة المدنية. فالمصلحة الأولى تتكفل بكل ما يتعلق بالانتخابات .[30] وكذلك بكل ما يتعلق بالتنظيم (التنظيم المتعلق بأصحاب الحرف، بالتجار، البوليس العام)، أما مصلحة المحاسبة فإنها تتكفل بالميزانيات والمحاسبة وبتسيير المستخدمين وبتسيير

[29] ناصر لباد، المرجع السابق، ص-ص206-209.

[30] القانون رقم10/11 ، المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية،الجريدة الرسمية، العدد37 ، المؤرخة في 2011/07/03.

الأملاك البلدية سواء منقولة أو عقارية وخاصة الاحتياطات العقارية.، أما مصلحة الحالة المدنية فهي تعتبر من أهم مصالح البلدية فهذه المصلحة تتكفل بتلقي والحفاظ وتسليم وثائق الحالة المدنية (مثل:شهادة الميلاد,شهادة الإقامة...) .

ج. المصالح التقنية للبلدية: تلعب المصالح التقنية البلدية دورا هاما خاصة أن البلدية تلعب دورا أساسيا في تجسيد المخططات الإنمائية البلدية وانجاز المدارس...فوجود المهندسين والمهندسين المعماريين وكذلك الأطباء البيطريين يساعدها على تحسين السير لمختلف النشاطات البلدية سواء في قطاع الصحة أو في قطاع الانجاز أو في ميدان التعمير والبناء.[31]

في إطار تنفيذ مخطط عمل الحكومة، باشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد برنامج عمل يرتكز أساسا على المحاور الإستراتجية التالية:[32]

الفصل الثاني: استراتيجة الحكومة الجزائرية في مجال عصرنة الإدارة المحلية :

و قد تضمنها المخطط القطاعي الصادر سنة 2015 و المتضمن النقاط التالية:

[31] المرجع نفسه ص-ص206-209.

[3] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **عصرنة المرفق العام** ، تاريخ التصفح 2017/04/21 ، الساعة 21:17 PM، أنظر الرابط

www.interieur.gov.dz/index.php/ar//242-.html

أ- **تخفيف الإجراءات وعصرنة خدمات المرافق العمومية الإدارية:** في هذا الإطار، تمت مباشرة تجسيد عمليتين رئيسيتين متلازمتين تتمثلان فيما يلي:

- اتخاذ جملة من التدابير الإدارية والقانونية ترمي إلى تخفيف وتوحيد الإجراءات الإدارية.
- عصرنة خدمات المرافق العمومية الإدارية.

بخصوص تخفيف الإجراءات الإدارية تم اتخاذ العديد من التدابير لتحسين كافة الخدمات الإدارية، لاسيما فيما يخص تكوين ملفات جواز السفر البيومتري، بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة وبطاقة ترقيم المركبات. تندرج هذه العملية في إطار مخطط العمل السنوي المتعدد القطاعات الذي قررت الحكومة تجسيده، وذلك بتنصيب لجنة الإشراف الوطنية واللجان القطاعية لتبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية. [33]

ومن جهة أخرى. ونظرا للأثر الكبير لاستعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على نوعية الخدمات الإدارية وتخفيف الإجراءات، جعلت وزارة الداخلية والجماعات المحلية من ذلك أولوية بالغة الأهمية. بهذا الصدد، يعمل قطاع الداخلية والجماعات المحلية على خمس (05) أصعدة مختلفة وهي:

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **عصرنة المرفق العام** ، تاريخ التصفح 2017/04/21 ، الساعة 21:17 PM، أنظر الرابط

www.interieur.gov.dz/index.php/ar//242-.html

-الاستغلال الأمثل للآليات المعتمدة في إطار جواز السفر البيومتري من خلال إدخال تحسينات هامة، مثل حجز البيانات الحرفية والرقمية Alpha numériques عبر شبكة الانترنت دون الحاجة إلى تنقل المواطن، التسيير الذكي وعن بعد لمواعيد التسجيل البيومتري، إعلام المرفق آنيا بوضعية تقدم معالجة ملفه عبر موقع الانترنت لدائرتنا الوزارية وكذا من خلال رسائل نصية SMS.[34]

-لامركزية مجمل الخدمات الإدارية التي كانت تقدمها الدائرة على مستوى البلدية (بطاقة التعريف الوطنية، بطاقة ترقيم المركبات، رخصة السياقة، ... الخ). هذا الإجراء الذي شرع في تجسيده تدريجيا يهدف إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمرفق بصفة ملموسة، مع إسناد مهام جديدة للمنتخبين لتعزيز صلاحياتهم كما ستشمل هذه العملية جواز السفر البيومتري، حيث شرع في تنصيب تجهيزات بيو مترية على مستوى البلديات، مع منح أولوية العمل بها لبلديات المدن الكبرى قبل تعميم ذلك على باقي البلديات[35].

-ربط مختلف القطاعات بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ما سيمكن من إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية عند تكوين الملفات أو في إطار إجراءات الإدارية،

[2] وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، **السياسة الحكومية في مجال الجماعات المحلية**، نشرية داخلية لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية الجزائرية، أكتوبر 2015 ، الجزائر ،ص2.

[35]. **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

الأمر الذي يمثل تبسيطا ملموسا للإجراءات، سيعزز التعاون الإداري بين القطاعات ويضع الأسس الأولى للإدارة الإلكترونية[36].

كما يسعى قطاع الداخلية والجماعات المحلية إلى تعزيز هذه الروابط البينية بين القطاعات من أجل تمكين المواطن من الاستفادة من تسهيلات أخرى متعلقة بتكوين الملفات، وذلك باستغلال قواعد بيانات القطاعات الأخرى. مثلما هو الحال بالنسبة لصحيفة السوابق العدلية، شهادة الجنسية أو تلك المتعلقة بالانتساب للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء(CASNOS) .[37]

– –العمل على تطوير الآليات التقنية المعتمدة باستعمال التكنولوجيات الحديثة مثل تلك المتصلة بالخدمات عن بعد وتكنولوجيا الهاتف النقال والتي يعمل قطاع الداخلية والجماعات المحلية على تجسيدها بإنشاء الأرضيات المعلوماتية الخاصة بها، إضافة إلى اعتماد الإطار القانوني المناسب، حيث أصدرت الحكومة في هذا السياق النص المتعلق بالتصديق الإلكتروني[38].

---

[4] **المرجع نفسه** ، ص3.

[5] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **عصرنة المرفق العام** ، تاريخ التصفح 2017/04/21 ، الساعة 21:17 PM، أنظر الرابط

www.interieur.gov.dz/index.php/ar//242-.html

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية القانون رقم15–04 المؤرخ في 2015/02/1، **المحدد للقواعد العامة للتوقيع و التصديق الالكتروني**، ،العدد06 ،الصادر بتاريخ 2015/02/10 ،ص6.

على صعيد آخر وإضافة إلى الخدمات العمومية الموجهة مباشرة للمواطن، شرعت المصالح الإدارية للقطاع في تجسيد مسعى شامل لإدخال المعلوماتية، وذلك من خلال تطوير عدة أنظمة معلوماتية آلية ترمي إلى الرفع من فعالية المصالح وعصرنة أدوات عمل الهياكل، حيث يتمثل أهم هذه الأنظمة في ذلك المسمى" البلدية الإلكترونية" E-Commune ، الذي يعد نظام إعلام مدمج، يضم جميع مصالح البلدية، حيث سيشكل أساسا للشروع في تعميم المعلوماتية على كافة المصالح الإدارية والتقنية للقطاع[39].

المحور الثالث : تطبيقات رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر:

و نتطرق في هذا المحور إلى أهم الإجراءات المتعلقة برقمنة الوثائق البيومترية.

أولا: رقمنة وثائق الحالة المدنية البيومترية (جواز السفر البيومتري و بطاقة التعريف البيومترية)

و قد تضمن النظام خدمتين أساسيتين وهما:[40]

1. الحالة المدنية: إن الحصول على هذه الخدمة يتطلب المراحل التالية:

[4] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **عصرنة المرفق العام** ، تاريخ التصفح 2017/04/21 ، الساعة 21:17 PM، أنظر الرابط
www.interieur.gov.dz/index.php/ar//242-.html

[40] المرجع نفسه ، ص3.

1.1/ مقدم الطلب: يتعين على طالب الوثيقة البيومترية أن يقوم بما يلي:

– تقديم ملف الطلب حسب نوع الوثيقة.

– الحضور الشخصي إلزامي لطالب الوثيقة أو الولي الشرعي بالنسبة للبالغين سن 12 عاما فما فوق عند إيداع و استلام الوثيقة.

– فيما يتعلق بالأطفال القصر (أقل من 12 عاما) فحضورهم إجباري عند الإيداع فقط.

2.1/ الوثائق المكونة للملف: يتكون طلب الوثائق " بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتري" من:

– صورتان شمسيتان للهوية بالألوان ،حديثتان ومتماثلتان بخلفية موحدة بيضاء، وبدون إطار.

– شهادة إقامة، في حالة عدم امتلاك المعني لوثيقة بيومترية أو تغييره لمكان الإقامة. مع إعفاء القصر من تقديمها لمن هم أقل من 19 سنة.

–شهادة الجنسية، في حالة عدم امتلاك أي وثيقة بيومترية مسبقا.

– فصيلة الدم، في حالة عدم تواجدها في قاعدة المعطيات.

– شهادة العمل أو عدم العمل أو شهادة مدرسية في حالة عدم وجودها في قاعدة المعطيات بالنسبة لطالبي جواز السفر فقط.

– قسيمة أو طابع جبائي بمبلغ يتناسب مع نوع الوثيقة.

– في حالة التجديد، يجب تقديم الوثيقة منتهية الصلاحية، أو التصريح بالضياع أو التلف أو السرقة صادرة عن السلطات المختصة. [41]

ثانيا: رخص السياقة

1–رخص السياقة البيومترية: في إطار تطبيق برنامج الحكومة في شقه المتعلق بعصرنة المرفق العام .قامت هذه الاخيرة بوضع نموذج جديد لرخصة السياقة من النوع البيرمتري الالكتروني حيز التداول بالتعاون مع وزارة الأشغال العمومية و النقل. في انتظار تعديل المرسوم التنفيذي رقم 04–381 المؤرخ في 28 نوفمبر 2004 المحدد لقواعد حركة المرور عبر الطرق، المعدل و المتمم. و سيعمل هذا المنشور على:[42]

- تقديم نموذج رخصة السياقة البيومترية ومرافقة وضعها حيز التداول.
- تحديد التطابق بين الأصناف القديمة و الجديدة.
- تحديث شهادة التأهيل (شهادة النجاح) المسلمة من طرف مفتش رخصة السياقة و الأمن عبر الطرق.

2– التطابق بين أصناف رخص السياقة:

[41] المرجع نفسه ، ص 4.

[42] عبد الغني زعلان و نور الدين بدوي، **منشور وزاري مشترك، رقم 03 المؤرخ في 04جوان 2018 المتضمن وضع حيز التداول رخصة السياقة من النوع البيومتري الالكتروني**، ص1.

من أجل ضمان تكون مطابقة هذه الوثيقة لأحكام القانون. خاصة الأصناف التي يجب أن تكون ظاهرة على الدعامة الجديدة مع احترام التنظيم الساري المعمول له و المسير للتكوين قصد الحصول على رخصة السياقة. قامت الوزارتان بإعداد جدول تطابق يهدف إلى تحديد التطابق بين الأصناف القديمة و التي هي حيز التداول.[43]

يهدف هذا الجدول إلى وضع تحت تصرف المصالح المكلفة بإصدار رخص السياقة ومصالح الأمن و المصالح المكلفة بالتكوين و التفتيش للحصول على رخص السياقة وسيلة عمل تسمح للسائقين الحصول رخصة السياقة تتضمن الأصناف الجديدة دون احتمال أي خطأ أو غموض.[44]

3- شهادة التأهيل المؤقتة: تم وضع نموذج جديد لشهادة التأهيل المؤقتة حيز التداول و ذلك ابتداءا من تاريخ 01 افريل 2018 .تم إنجاز هذه الوثيقة التي تحتوي على جميع المعلومات الضرورية لتسييرها كرخصة سياقة طبقا لأحكام المادة 17 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 01 أوت 1989 ، و التي تؤهل حاملها لقيادة المركبة في انتظار تسليمه رخصة السياقة البيومترية الالكترونية.

[43] الأمر رقم 74-107 المؤرخ في 6 ديسمبر 1974 المتضمن قانون المرور.

[44] عبد الغني زعلان و نور الدين بدوي، المرجع السابق ، ص4.

ستعوض هذه الوثيقة الجديدة و المستخرجة من النظام المعلوماتي للشباك الالكتروني للوثائق البيومترية الالكترونية تدريجيا الوصل العادي المسلم من طرف مفتش رخصة السياقة و الأمن في الطرق. [45]

تجدر الإشارة إلى أن شهادة التأهيل المؤقتة تقوم مقام رخصة السياقة طيقا لأحكام المادة 08 من القانون رقم 17-05 المؤرخ 16 فيفري 2017 المعدل و المتمم للقانون رقم 01-14 المؤرخ في 19 أوت 2001 المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق و سلامتها و أمنها.كما أن مدة صلاحيتها لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ النجاح في امتحان الحصول على رخصة السياقة. كما لا يمكن أن تكون موضوع تمديد مدة الصلاحية و يمكن تسليم نظيرها (نسخة ثانية) في حالة ضياعها حسب التنظيم المعمول به في هذا المجال.[46]

الخلاصة:

سعت الدولة الجزائرية جاهدة لإصلاح الإدارة العمومية لمواجهة التحولات الدولية و قوانين المنافسة العالمية في ظل انتشار الثورة الالكترونية في كل القطاعات التي تقابلها تحديات زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة.

[45] عبد الغني زعلان. **المنشور الوزاري رقم 1694 المؤرخ في 11 جوان 2015 المتعلق بإصدار النماذج الجديدة لرخص السياقة.**

[46] المرجع نفسه ، ص6.

حيث يعد إدخال تكنولوجيا المعلومات في تسيير الإدارة العمومية ثورة حقيقية في عالم الإدارة، مفادها تحويل الإعمال و الخدمات الإدارية التقليدية إلى إعمال وخدمات الكترونية تعمل على الارتقاء بالعمل الإداري، و تبسيط الإجراءات ، و التمكين الإداري.

و لعل الحكومة الجزائرية عرفت تغييرا جذريا في تعميم البعض من هذه المفاهيم.نحو رقمنة بعض خدماتها المحلية. في توجه نحو عصرنة أنظمة و خدمات الإدارة المحلية للوصول للحوكمة المحلية المنشودة.

إذن فالرقمنة توجه حكومي عام يدخل ضمن اهتمامات السياسة العامة للدولة الجزائرية.تهدف من خلاله إلى تحويل الإدارة المحلية إلى إدارة ذكية.

من خلال ما سبق استخلصنا النتائج التالية:

-أن هنالك رغبة حقيقة من الحكومة الجزائرية في تبني رقمنة الوثائق البيومترية.

- أن بعض هذه الخدمات شكلت تطورا نوعيا في الإدارة المحلية.

- أن هنالك فجوة بين الهداف المعلنة من جهة و بين جاهزية الإدارة المحلية من جهة أخرى.

و عليه نقترح ما يلي:

- الموازنة بين الأهداف المعلنة و جاهزية الإدارة المحلية من خلال الاستثمار في العنصر البشري مقدم الخدمة العمومية

- القيام بالتقييم المستمر للخدمات المطبقة قصد استدراك النقائص .
- التقليل في حجم الفجوة الرقمية الحاصلة بين مستوى الخدمة و مؤدي الخدمة ومتلقي الخدمة .

قائمة المراجع:

أ.المراجع العربية

1.إيمان صالح عبد الفتاح ، التخطيط الإستراتيجي في المنظمات الرقمية ، القاهرة: إيبيس كوم للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات ، 2007.
2.خال ممدوح "البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية، 2009.

3.رشيدة حططاش، جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية الذكية، مجلة رؤى الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، العدد 12، عدد جوان2017.

4.صدام الخمايسة ، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري ، بيروت: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، 2013.

5.عادل حرحوش المفرجي وآخرون ، الإدارة الإلكترونية مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية ، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007 .

6.علاء عبد الرزاق محمد حسن السالمي، الإدارة الإلكترونية، عمان: دار وائل، 2006.

7.عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، الجزائر: دار ريحانة،(د.ت.ن).

8.فالح الحوري ، الامكانات والآثار المحتملة لتبني نموذج البلدية الكبرى في محافظة أربد، رسالة ماجستير، قسم الادارة العامة ، جامعة اليرموك، الأردن ، 2000.

9. فايزة مجذوب و ميلود طيش، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية قراءة في المفهوم و آليات التطبيق، جامعة سطيف ، عدد خاص بفعاليات المؤتمر الدولي الأول المعنون بالمؤسسة بين الخدمة العمومية و إدارة الموارد البشرية المنعقد بتاريخ 17-18 نوفمبر 2015.

10.فؤاد العطار، مبادئ القانون الإداري، القاهرة، 1995.

11. قنان نهاد، المفهوم الأوربي للخدمة العامة و تأثيره على المرفق العام في الجزائر،مذكرة ماجستير في القانون العام،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2013.

12. ماجد بن عبد الله الحسن ، الإدارة الإلكترونية وتجويد العمل الإداري المدرسي "ضرورة ملحة في ظل الثورة العلمية التكنولوجية . (د.ب.ن): المكتب الجامعي الحديث (د.ت.ن).

13.مريزق عدمان ، التسيير العمومي بين الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة، ط 1، المحمدية ، الجزائر جسور للنشر و التوزيع، 2015 .

14.مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دمشق: دار ومؤسسة أرسلان، 2010.

15. مولفرعة فاطمة الزهراء و مختار عصماني، دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة2001-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، سبتمبر2014.

16.ناصر لباد، التنظيم الإداري ، الجزائر: منشورات دحلب،حسين داي،(د.ت.ن).

17.نور الدين شنوفي ، دروس في المناجمنت العمومي ، بوابة الباحث الاقتصادي (ERG) ، اكتوبر 2018.

18.نوفيل حديد و حنان كريبط، الخدمات العمومية في ضوء تطبيق الإدارة الالكترونية – دراسة تقييمية للخدمات الالكترونية بموقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية ، مجلة المؤسسة، العدد06، 2017، جامعة الجزائر3.

ب. القوانين و المراسم و الأوامر:

19. قانون 90-09 المؤرخ في 1990/04/07، المتضمن قانون الولاية الجزائري، الجريدة الرسمية ، رقم 15 ، الصادرة بتاريخ 1990/04/11، الجزائر. المادة الأولى.

20.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، التعديل الدستوري 2016 المتضمن تعديل دستور1996 ، المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية ، عدد 14، الصادرة بتاريخ2016/03/07، المادة 53، الفقرة 3.

21.القانون رقم10/11 ، المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية،الجريدة الرسمية، العدد37 ، المؤرخة في 2011/07/03.

22.الجريدة الرسمية الجزائرية القانون رقم15-04 المؤرخ في 2015/02/1، المحدد للقواعد العامة للتوقيع و التصديق الالكتروني، ،العدد06 ،الصادر بتاريخ 2015/02/10 .

23.مرسوم تنفيذي رقم 94-215 مؤرخ في 14 صفر عام 1415 الموافق 23 يوليو سنة 1994، يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية و هياكلها.

24.الأمر رقم 74-107 المؤرخ في 6 ديسمبر1974 المتضمن قانون المرور.

25. مرسوم تنفيذي رقم 94-215 مؤرخ في 14 صفر عام 1415 الموافق 23 يوليو سنة 1994، يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية و هياكلها.

26. عبد الغني زعلان و نور الدين بدوي، منشور وزاري مشترك،رقم 03 المؤرخ في 04جوان 2018 المتضمن وضع حيز التداول رخصة السياقة من النوع البيومتري الالكتروني.

27. عبد الغني زعلان. المنشور الوزاري رقم 1694 المؤرخ في 11 جوان 2015 المتعلق بإصدار النماذج الجديدة لرخص السياقة.

28. وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، السياسة الحكومية في مجال الجماعات المحلية، نشرية داخلية لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية الجزائرية، أكتوبر 2015 ، الجزائر.

ج.المواقع الالكترونية:

29.وزارة الداخلية والجماعات المحلية، عصرنة المرفق العام ، تاريخ التصفح 2017/04/21 ، الساعة 21:17 PM، أنظر الرابط
www.interieur.gov.dz/index.php/ar//242-.html

30.إبراهيم أحمد الدوي، الفجوة الرقمية: النشأة، والمفهوم، والهدف،29 أغسطس، 2016، متاح على موقع : https://www.maacom.org/?p=829، تاريخ الزيارة 2020/02/25، الساعة 08:49.

31.مدحت عادل مفاهيم اقتصادية.. ما هى الرقمنة وأهميتها فى الخدمات المقدمة للمواطنين؟ 10 سبتمبر 2019 ، متاح على الرابط:

https://www.youm7.com/story/2019/9/10/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86/4410358، تاريخ الزيارة:2023/09/26 الساعة:13:09 .

د.المراجع الأجنبية

32. Modie Grame. The government of Great Brattain methuen.1965.

33.Pierre Bauby, Service Public and Services Publics, La documentation Francaices, Parish2eme édition,2016.